UNODC
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

المكتب الإقليمي
للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في العراق

2022

ركّز مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عام 2022 على دعم العراق فيما يتعلق بتعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجالات مثل إدارة الحدود، فضلاً عن دعم الجهود الوطنية الرامية لمواجهة الاتجار بالمخدرات، والشبكات الإجرامية، والإرهاب، والاتجار بالبشر، وغيرها.

الممثلة الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تزور العراق لتعزيز التعاون

زارت السيدة كريستينا ألبرتين، الممثلة الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، العراق لإجراء سلسلة من الاجتماعات المهمة مع الحكومة العراقية، لمناقشة مجالات التعاون الحالية، وتوسيع نطاق الجهود المقبلة.

وتضمنت المهمة لقاء وزير الصحة، ووزير العدل، ورئيس مجلس القضاء الأعلى، فضلاً عن اجتماعاتٍ مع ممثلين عن وزارة الخارجية، من بين الجهات الوطنية الأخرى ذات الصلة.

وتضمنت المهمة أيضاً مناقشات حيوية حول التصدي للاتجار بالمخدرات، والعلاج الشامل من المخدرات والوقاية منها، ودعم الضحايا، وإعادة تأهيل الأطفال، و استرداد الأصول، فضلاً عن افتتاح ورشة عمل بشأن دور وسائل الإعلام في مكافحة الإرهاب ودعم حقوق ضحايا الإرهاب.

العراق ومصر يتبادلان الخبرات بشأن التصدي لتعاطي المخدرات

زار معالي الدكتور هاني العقابي وزير الصحة ورئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في العراق، جمهورية مصر في إطار الشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لتبادل الخبرات والمعرفة مع النظراء المصريين، مع التركيز على تعاطي المخدرات، وسبل الوقاية، وطرق العلاج وإعادة التأهيل، وإعادة الإدماج. وتضمّنت الاجتماعات لقاء معالي الدكتورة نيفين رياض القبّاج وزيرة التضامن الاجتماعي في مصر، والدكتور عمرو عثمان مساعد وزيرة التضامن الاجتماعي ومدير الصندوق القومي لمكافحة المخدرات وعلاج الإدمان. وساعدت الاجتماعات في التوصل إلى فهمٍ ملموس للخطوات المستقبلية المشتركة، وسبل التعاون في هذا الموضوع.

تقنيات التحقيقات المتخصصة لتفكيك خطر الشبكات الإجرامية العابرة للحدود المتورطة في تهريب المخدرات

لقد ثبت أنّ استخدام أساليب التحقيق التقليدية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات غير فعال لأنه عادة ما يؤدي إلى اعتقال صغار العناصر فقط لا غير من تجار المخدرات، وليس أباطرة المخدرات وشبكاتهم. ومن ثمّ، فإن استخدام أدوات التحقيق المتخصصة بات أمراً حتمياً لمواجهة الخطر المتزايد باستمرار للجماعات الإجرامية المنظمة العابرة للحدود.

بدعم سخي من مكتب الشؤون الدولية للمخدرات وإنفاذ القانون الأمريكي، يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتنفيذ مشروع بعنوان "تعزيز قدرات أجهزة إنفاذ القانون والتحقيقات الجنائية العراقية." وفي إطار هذا المشروع، قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتنسيق والتعاون الوثيقين مع حكومات العراق وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، بتدريب 15 من كبار المحققين بمديريات مكافحة المخدرات والجريمة في وزارة الداخلية العراقية حول "المراقبة ومهارات التحقيق" والتي تعد عنصراً أساسياً في تقنيات التحقيق المتخصصة.

سلّطت الدورة التدريبية الضوء على نقاط الضعف المتمثّلة في استهداف صفقات رصيف الشارع التي تتمّ في بين المروّج والمستهلك، والرصد البدني البسيط لتجار المخدرات المشتبه بهم باعتبار ذلك لا يمثّل الاستخدام الأمثل للموارد ولا يقود في الغالب إلى القبض على الرؤوس الكبيرة. بدلاً من ذلك، يعد استخدام المخبرين السريين والعمليات السرية أداة تحقيق أساسية في قضايا الاتجار بالمخدرات كما هو الحال في أي مجال من مجالات إنفاذ القانون.

كذلك تمت مناقشة طريقة التحقيق بالمراقبة الإليكترونية كأداة لإنفاذ القانون تُستخدم عندما يتعذّر اختراق جماعة إجرامية منظمة من قبل شخص خارجها، أو عندما يشكّل التسلّل أو المراقبة الجسدية خطراً غير مقبول على التحقيق أو سلامة المحققين.

وفي هذا الصدد، تمّ تدريب 21 ضابطاً من مديريتي مكافحة المخدرات ومكافحة الجرائم على تحليل الاستخبارات الجنائية العملياتية والاستخدام الأساسي والمتقدّم لبرامجية "Analyst's Notebook"(مذكرة المحلّل) التي تنتجها شركة i2.

إنّ استخدام تحليل الاستخبارات الجنائية سيكون مكمّلاً لأساليب التحقيق التقليدية، وسيمكّن المحققين من جمع وتحليل وتصوّر البيانات الناشئة من مصادر مختلفة، بشكل سريع، لتحديد الأنشطة الإجرامية والتخطيط لها، ومنعها و/أو وقفها.

عززت وزارتا الداخلية والصحة دوائرهما المعنية بالتحليل الجنائي للكشف عن العقاقير الممنوعة

ان مكافحة الإتجار بالمخدرات تبرز الدور الذي لا يقدر بثمن الذي تضطلع به الدوائر المعنية بالتحليل الجنائي ضمن إنفاذ القانون. وتواجه دوائر التحليل الجنائي مهمة صعبة على نحو متزايد للاستجابة للتهديد الذي يشكله الإتجار بالمخدرات وذلك بسبب تحديات تحديد العدد الكبير من المخدرات المضبوطة ونقص المتخصصين الجنائيين المهرة.

واستجابة لاحتياجات دوائر التحليل الجنائي العراقية، نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ورشتي عمل في مرافق مديرية التحقيقات والأدلة الجنائية في وزارة الداخلية وكذلك في دائرة الطب العدلي التابعة لوزارة الصحة في بغداد. وكان ذلك جزء من مشروع المكتب "تعزيز قدرات دوائر إنفاذ القانون والتحقيق الجنائي العراقية (2019-2023)"، بتمويل من مكتب الشؤون الدولية المتعلقة بالمخدرات وإنفاذ القانون، وزارة الخارجية الأمريكية.

واستهدفت الورشة خبراء متخصصين في التحقيق الجنائي من الوزارتين وقام بتقديم التدريب خبراء دوليون في مجال تقنيات الفصل اللوني بالغاز - القياس الطيفي الكتلي وهي الطريقة الكفوءة والمفضلة في الكشف المخبري عن المخدرات. وتعرف المشاركون على أساسيات عمل وصيانة معدات الفصل اللوني بالغاز - القياس الطيفي الكتلي وتفسير النتائج من خلال العمل النظري والعملي.

وضمنت عمليات التدريب تطوير خبرات مستدامة في مجال التحقيق الجنائي تتسم بالكفاءة في دوائر إنفاذ القانون العراقية. ان من شأن مثل هذه الهيئات الكفوءة في مجال التحقيق الجنائي ان تحقق نتائج أفضل وبالتالي تساعد على استعادة الثقة في مؤسسات إنفاذ القانون مع ضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون.

ان الاستعمال الكفوء لأجهزة القياس الطيفي الكتلي في مختبرات التحليل الجنائي التابعة لسلطات إنفاذ القانون يمكن عملية مستدامة في الكشف عن المخدرات وتشمل ضوابط التحقيق في المتفجرات والحرائق والكشف عن المخدرات المقلدة.

وتستخدم تقنيات القياس الطيفي الكتلي من قبل مديريات التحقيقات الجنائية التابعة لوزارة الداخلية العراقية، وعليه فان تقديم التدريب على تشغيل وصيانة أجهزة القياس الطيفي الكتلي له أهمية بالغة.

اجتماع عالي المستوى لتقديم نتائج التقييم وتعزيز الملكية الوطنية لمعالجة التهديدات التي يشكلها الإرهابيون والسجناء من المقاتلين الإرهابيين الأجانب

تتعاون الحكومة العراقية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن إصلاح السجون. وقدم المكتب استعراضاً عن تقييمه الأخير للمؤسسات الإصلاحية العراقية الى شركاء أساسيين من وزارات العدل والداخلية والخارجية ومجلس القضاء الأعلى ومستشارية الأمن القومي بصفته الجهة المنفذة لمبادرة بناء القدرات الذي مولته الحكومة الأمريكية. وقدم المقدم النتائج كجزء من برنامج "إعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب المحتجزين"، الذي يعزز قدرات البلدان على تطوير أدوات معالجة التشدد وتجنيد الإرهابيين في السجون.

وركز العرض على فهم قضايا السجن من منظور النظام من خلال النظر الى المهام التنظيمية، ورفاهية النزلاء والبنية التحتية والأمن. واستندت نتائج التقرير على التغطية الشاملة لثلاث إصلاحيات رئيسة للذكور البالغين وإحدى الإصلاحيات الخاصة بالإناث التي تقع ضمن مسؤولية وزارة العدل العراقية.

واختتم الاجتماع بملاحظات مفصلة من المشاركين التي سينظر فيها في التقرير المعتمد. ويهدف المكتب من خلال هذه الشراكة الى تعزيز القدرات المؤسسية العراقية على إدارة وتخفيف التهديدات التي يشكلها الإرهابيون والمقاتلون الإرهابيون الأجانب. وسيتم الاستفادة من أفضل الممارسات الإصلاحية الدولية بما في ذلك التصنيف وإدارة القضايا ومراقبة المخدرات والسيطرة على الدخول بين الزنزانات وأبنية السجن وتطوير عمليات إدخال النزلاء.

يعزز المكتب دور وسائل الإعلام العراقية في مكافحة الإرهاب ودعم حقوق ضحايا الإرهاب

تتحدث وسائل الإعلام الى المشاهدين المحليين والدوليين حول أكثر المواضيع إلحاحاً وتمتلك القدرة على ملء الفراغ في المعلومات بمعرفة ذات مصداقية ومتماسكة، وبخلاف ذلك ربما تستغل المجاميع الإرهابية هذه الفراغات. وتظهر وسائل الإعلام قصص ضحايا الإرهاب وبذلك فهي ملزمة بحماية حقوق الضحايا وتفادي تعرضهم لاعتداء ثانوي. واقام المكتب ورشة عمل بشأن "دور وسائل الإعلام العراقية في محاربة الإرهاب ودعم حقوق ضحايا الإرهاب بما يتماشى مع حقوق الإنسان" في بغداد. ان الورشة جزء من مشروع "تعزيز استجابة العدالة الجنائية للإرهاب في العراق من خلال دعم ضحايا الإرهاب للمشاركة في الدعاوى الجنائية" الذي تموله مملكة هولندا.

وضمت الورشة مشاركين من وسائل الإعلام الرئيسة ووزارة الثقافة ومستشارية الأمن الوطني والأمانة العامة لمجلس الوزراء وهيئة الإعلام والاتصالات وشبكة الإعلام العراقي ومؤسسة الشهداء ومنظمات المجتمع المدني. وركزت الورشة على تعزيز معرفة المشاركين بـ (1) أهمية حقوق الضحايا في الحصول على المعلومات الصحيحة (2) اهتمام وتغطية وسائل الإعلام الرئيسة وشبكات التواصل الاجتماعي عقب وقوع اعتداءات إرهابية (3) إجراءات العمل الموحدة لوسائل الإعلام فيما يتعلق بهويات الضحايا وأسرهم وإمكانية تعرضهم للإيذاء الثانوي (4) تعزيز وتنفيذ نهج يراعي الضحايا من قبل وسائل الإعلام.

السلطات العراقية تزور رومانيا على سبيل الزيارات التبادلية بشأن تشغيل وحدة معلومات المسافرين

نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة زيارة دراسية للسلطات العراقية الى المفتشية العامة لشرطة الحدود الرومانية كجزء من مشروع سبل الاتصال بين المطارات لاكتساب الخبرة في مجال التعرف على المسافرين ذوى الخطورة العالية في المطارات. وتم تمويل الزيارة من قبل دولة كندا وتهدف الى دعم جهود إنشاء وحدة معلومات المسافرين الخاصة بالعراق.

وكانت الزيارة فرصة مثمرة لكسب المعرفة بشأن اسس إجراءات العمل الموحدة والمنهجيات والإطار القانوني والممارسات الفضلى فيما يرتبط بإنشاء وعمل وحدات معلومات المسافرين. كما سمحت الزيارة بعرض البرمجيات المتاحة لتحديد المسافرين ذوي الخطورة العالية.

بناء قدرات موظفي الخط الأمامي العراقيين في منفذ طريبيل الحدودي وفي مطار بغداد الدولي لمنع حركة السلع الممنوعة عبر الحدود

قام المكتب ومن خلال البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات التابع له بتدريب موظفي الخط الأمامي لهيئة المنافذ الحدودية والهيئة العامة للجمارك وجهاز المخابرات العراقي في منفذ طريبيل الحدودي البري ومطار بغداد الدولي. وركزت عمليات التدريب على بناء المهارات في إجراء تحليل وتصنيف المخاطر والاستهداف وتفتيش الحاويات والشحنات بهدف مصادرة السلع الممنوعة. وعلى نحو موازي، أنشأ المكتب شعبة مراقبة الحدود في منفذ طريبيل الحدودي البري حيث يعمل فيها المتدربون.
ويعمل المكتب والسلطات العراقية على إنشاء شعبة مشابهة في المطار بعد تنفيذه سلسلة من عمليات التدريب لموظفي الخط الأمامي العاملين في مطار بغداد الدولي.

لقاء مع السيد محمد سلمان محمد قاضي محكمة جنايات الكرخ في بغداد - مشروع العمل العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين

تحدث السيد محمد سلمان محمد قاضي محكمة جنايات الكرخ في بغداد مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وأكد "أعمل قاضياً منذ عام 2008 وكان والدي قاضياً ايضاً. وهو من شجعني على الحصول على شهادة في القانون. ولطالما راودني حلم ان أصبح في يوم ما كوالدي وأرتدي عباءته عندما كنت في المدرسة الابتدائية. وكان ابي دائماً ما يقول لي "سأعطيك عباءتي عندما تصبح قاضياً"
السيد محمد جزء من تعاون قائم بين المكتب والحكومة العراقية ضمن إطار مشروع العمل العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين – في آسيا والشرق الأوسط.

ان هذا المشروع هو مبادرة مشتركة يبلغ أمدها أربع سنوات بين كل من الإتحاد الأوربي والمكتب وتنفذه المنظمة الدولية للهجرة في العراق، من بين بلدان أخرى.
وقال القاضي محمد للمكتب أن دور قاضي التحقيق في العراق غالباً ما يتضمن "الاضطلاع بدور قيادي في التحقيقات الجنائية، ويشمل مقابلة الشهود. والقضاة مسؤولون عن إصدار مذكرات إلقاء القبض وتحديد التهم الملائمة وتقييم الأدلة وإصدار نتائج التحقيقات وإصدار الأحكام. وربما يستلم قاضي التحقيق معلومات عن دعوى من إحدى سلطات فرض القانون ويقرر الخطوات التالي وفقاً لذلك، وفي بعض الحيان يقرر قاضي التحقيق بعد استلام المعلومات بتوجيه جهة فرض القانون بالقيام بالتحقيقات."
وأشار أيضا إلى "أن جمع الأدلة في الدعاوى الجنائية يمكن أن يشكل تحدياً، وخاصة في الدعاوى المعقدة التي تنطوي على اتجار بالبشر. إن خبرة وتجارب قاضي التحقيق مهمة لضمان جمع الأدلة وتحليلها بالشكل الصحيح، وإن تطبيق القوانين المتعلقة بالاتجار بالأشخاص يمكن أن يشكل تحدياً، وخصوصاً عندما تعتبر التوجهات الثقافية أو المجتمعية الضحايا جناةً بدلاً من كونهم أشخاص بحاجة الى الدعم والحماية. ويجب أن تكون سلطات إنفاذ القانون على دراية بهذه التوجهات وأن تنتهج اسلوب عمل يتمحور حول الضحية، ويؤمن بأن الأشخاص الذين تعرضوا للإتجار هم ضحايا

ويجب معاملتهم وفق هذا النحو. وربما يتطلب ذلك تدريباً ودعماً إضافيين لضباط سلطات إنفاذ القانون ليدركوا التحديات والاحتياجات الفريدة لضحايا الإتجار بالبشر. ومن الضروري ايضاً أن يتم ضمان توفر الموارد الكافية مثل اماكن الإيواء وسائر أشكال الدعم لتقديم العون للضحايا ومساعدتهم على إعادة بناء حياتهم."

وبالإشارة الى مشروع العمل العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أكد القاضي "أن للمشروع الأثر البالغ في النظام القضائي العراقي إذ وفر المعلومات والتدريب الذي ساعد في تطوير فهم وتنفيذ قانون مكافحة الإتجار بالبشر لسنة 2012. وأن ما يثلج القلب ان سلطات فرض القانون والقضاة باتوا أكثر دراية مما سبق بكيفية تطبيق هذا القانون وهم يتخذون الخطوات للقيام بذلك. وأؤمن ايضاً ان الاستمرار في بناء القدرات والتدريب أمران مهمان لضمان قدرة سلطات إنفاذ القانون والقضاة على التحقيق في دعاوى الإتجار بالأشخاص والبت فيها بفعالية. ولقد لاحظت أن التحقيقات المتعلقة بدعاوى الإتجار بالبشر باتت أكثر نجاحاً بعد التدريب."

بناء قدرات الموظفين على التخطيط لإعادة تأهيل إدماج الأطفال والأحداث المرتبطين بمجاميع إرهابية وجماعات متطرفة عنيفة

أقام المكتب ورشة عمل لبناء القدرات بشأن "عمليات التقييم النفسي-الاجتماعي للأطفال والأحداث المرتبطين بمجاميع إرهابية وجماعات متطرفة عنيفة" بالتنسيق مع مجلس القضاء الأعلى ووزارة العدل ووزارة الداخلية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية. ومثلت ورشة العمل فرصة فريدة لتعزيز قدرات الموظفين المؤهلين المعنيين بدعم إعادة تأهيل وإدماج الأطفال والأحداث في العراق فيما يرتبط بالتقييم النفسي-الاجتماعي.

ويواجه هؤلاء الموظفون تحديات كثيرة فيما يتعلق بتوفير خدمات إعادة التأهيل والإدماج، وبضمنها كيفية الإعداد للتقييم النفسي-الاجتماعي وتنفيذه وتنسيقه واستخدمته للاستجابة الى مهمة أساسية ألا وهي: حماية المجتمع من خلال تلبية احتياجات كل طفل.

وقام فريق ستراتيف جوفينيل بتصميم ورشة عمل لبناء القدرات بهدف تعزيز التعاون المتعدد التخصصات والمتعدد الأطراف ذات المصلحة في هذا المجال. وتمكن العاملون الاجتماعيون ومحققو الشرطة والقضاة خلال المناقشات التي استمرت ثلاثة أيام من العمل معاً على إجراء عمليات تقييم للأطفال والشباب وتبادل خبراتهم ومعرفتهم ووضع أسس للتعاون المستقبلي. ان التنسيق المتبادل بين الوكالات والمؤسسات أمر حاسم لتنفيذ نهج يراعي للطفل والنوع الاجتماعي على عمليات التقييم الفردية التي تدعم التخطيط الفعال لإعادة التأهيل والإدماج.

وشملت الدروس الرئيسة المستنبطة من ورشة العمل كيف نضمن أن عمليات التقييم الفردية تعزز العوامل الوقائية وتحافظ عليها والاعتراف بالحقوق الخاصة بالأطفال والأحداث ومراحل التنمية وتجارب العنف.

ويجب ان تتم معالجة الأطفال والأحداث المرتبطين بمجاميع إرهابية وجماعات متطرفة عنيفة بشكل عاجل في ضوء ما تمليه حقوقهم وان يقدم لهم الدعم حتى يتمكنوا من أن يصبحوا مواطنين بناءين وأن يساهموا، في نهاية المطاف، في السلام والأمن الدائمين.

ان ستراتيف جوفينيل مشروع يمتد لخمس سنوات ينفذ بدعم من الإتحاد الأوربي يهدف الى معالجة الأطفال والأحداث المرتبطين بمجاميع إرهابية وجماعات متطرفة عنيفة وعواقب ذلك على حياة الأطفال على نحو خاص والمجتمع بشكل عام.

UNODC
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

المكتب الإقليمي
للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

للمزيد عن عمل المكتب:

@UNODCROMENA1 @UNODC_ROMENA

@UNODC ROMENA @UNODC

unodc.org/romena

© مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، حزيران/يونيه 2023. جميع الحقوق محفوظة.

لا يعبر مضمون هذا المنشور بالضرورة عن آراء أو سياسات المكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أو المنظمات المساهمة، ولا يُعتبر بمثابة تأييد منها. لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها على الإعراب عن أي رأي كان من جانب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو للسلطات القائمة فيها أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

لم يتم تحرير هذا المنشور رسميًا.

وقد نشر محتوى هذا المنشور من قبل في إطار التقرير السنوي لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI).